

المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة (عرض موجز لأسسها العامة)

الدكتور جعفر دك الباب

وكذلك في دراسة مقارنة لعدة لغات سواء أكانت متقاربة أم مختلفة من حيث البنية القواعدية ومن حيث الأسرة اللغوية. ونصرح بأن المنهج الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية الذي نتبناه وندعو إليه ينطلق من أسس المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية الذي حددناه في ضوء اللسانيات الحديثة. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نفرّد من بين الباحثين العرب المعاصرين بالقول بتميز مدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في تاريخ الدراسات اللغوية العربية القديمة، وأنها أطلقنا هذه التسمية عليها.

1-2- ونوجز التعريف بالمنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في النقاط التالية :

- 1- وضع أبو علي الفارسي منهجا لاتجاه جديد في علوم العربية سمّناه مدرسة أبي علي اللغوية. انطلق هذا المنهج من الدراسة الموضوعية لكل مسألة من مسائل الخلاف النحوي على حدة وأبداء الرأي فيها، لذا وسمّناه بأنه منهج علمي.
- 2- تبنى ابن جنّي المنهج العلمي لأستاذه، وعمقه في بحثه عن الأصول العامة للنحو في كتابه

يستهدف العرض التبريف بإيجاز بالنظرية اللغوية العامة الجديدة للأستاذ جعفر دك الباب ودراسة العربية في ضوءها. وفي عنوان العرض استخدم مقدمه مصطلح (المدرسة اللغوية الدمشقية الحديثة) الذي أطلقه الدكتور محمد شحرور على هذه المدرسة لدى تقديمه لكتاب الدكتور جعفر دك الباب «طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية»^(١).

يتألف العرض من مدخل وقسمين : الأول — التعريف بنظرية الأستاذ دك الباب حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية، والثاني — دراسة اللسان العربي في ضوء تلك النظرية.

مدخل :

1-1- في البداية نعلن انتفاءنا إلى البنية الوظيفية. ونقول عنها أنها «منهج في الدراسة اللغوية وصفي وظيفي : منهج وصفي لأنه يصف البنية اللغوية، ومنهج وظيفي في الوقت نفسه لأنه يبين الوظيفة الإبلاغية التي تؤديها اللغة»^(٢). ونرى أن هذا المنهج صالح لاستخدامه في دراسة لغة واحدة

«الخصائص»، فبحث في نشأة اللغات وأصوات العربية وعلاقة معاني الكلم في العربية بأصواتها. 3- سار عبد القاهر الجرجاني وفق المنهج العلمي لأبي علي، وعمقه بتأكيد الوظيفة الإبلاغية التي تؤدّيها اللغة وذلك بالدعوة إلى عدم فصل دراسة البلاغة عن النحو، فكان كتابه «دلائل الإعجاز» بداية مرحلة جديدة في تاريخ علوم العربية هي مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة.

4- تابع الزمخشري السير وفق المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته الجرجانية، فكان كتابه «المفصل في علم العربية» يركز على ربط البلاغة بالنحو، ووظف هذا المنهج في «الكشاف».

5- تبنى السكاكي المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته الجرجانية، وطوره بكشف خصائص النظام اللغوي للعربية في مستوياته المتدرجة: الأصوات أولاً، والكلمات المفردة ثانياً، والتراكيب من حيث علاقاتها النحوية ثالثاً، والتراكيب من حيث علاقاتها السياقية رابعاً.

إن منهج السكاكي في (مفتاح العلوم) وهو المنهج العلمي المتطور لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية، وقد مكّنه هذا المنهج من إدخال تطوير هام في التأليف اللساني العربي تجلّى في دراسة علم الصرف قبل علم النحو. والسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: لماذا اشتهر القسم الثالث من (مفتاح العلوم) الخاص بعلمي المعاني والبيان وأهمل القسم الأول الخاص بعلم الصرف والقسم الثاني الخاص بعلم النحو؟ السبب واضح برأينا: تم ذلك لأن المنهج السائد في التأليف اللساني ما قبل السكاكي كان يقضي بدراسة علم النحو أولاً ثم تليها دراسة

علم الصرف. وقد أدخل السكاكي تطويراً هاماً حين جعل دراسة علم الصرف سابقة لعلم النحو. ولكن شراح بلاغة (المفتاح) فصلوا البديع عن البيان، فقسموا علوم البلاغة إلى (المعاني والبيان والبديع)، وتخلّوا عن تعريف السكاكي لعلم المعاني وهو «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره». وعلم المعاني وفق هذا التعريف دراسة تطبيقية تتجلى في تتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة عن طريق دراسة الجملة في السياقات المختلفة. وقدم القزويني في «الإيضاح» تعريفاً بديلاً لعلم المعاني وهو «علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال». فأسقط القزويني بذلك الجانب التطبيقي الذي أكدّه السكاكي والمتمثل في (تتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة). وقد ساد تعريف القزويني لعلم المعاني إلى يومنا، وتكرس بسبب ذلك فصل النحو والبلاغة بعضهما عن بعض..

1-3- وقد بلورنا مفهومنا للنظام اللغوي في ضوء المنهج العلمي لمدرسة أبي علي الفارسي اللغوية في صيغته المتطورة السكاكية. ونوجز مفهومنا للنظام اللغوي في النقاط التالية: يشتمل النظام اللغوي على ثلاثة مستويات متدرجة هي:

1- المستوى الصوتي الذي لا يوجد إلا مجسداً في البنية الصوتية للمفردات. ويختص علم الأصوات اللغوية بدراسة مكونات تلك البنية الصوتية. ويرتبط بالمستوى الصوتي نظام الكتابة الذي هو وسيلة لتسجيل المستوى الصوتي.

2- المستوى الإفرادي للكلمات (مستوى الكلمات المفردة). وله جانبان متلازمان:

تدرس فيه معزولة عن السياق الكلامي والمقام. ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإسناد المنطقي بين العنصرين المكونين للجملة وهما : المسند والمسند إليه. ويختص علم النحو بمجال الدراسة المنطقية للجملة.

والثاني - مجال الدراسة الإبلغية للجملة. وهو مجال متغير حسب حال السامع، لأن الجملة تدرس فيه حسب حال السامع ضمن السياق الكلامي والمقام. ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإفادة بالنسبة للسامع. ويختص علم المعاني (الذي هو أحد علوم البلاغة الثلاثة وهي : المعاني والبيان والبدیع) بمجال الدراسة الإبلغية للجملة عن طريق تتبع أحوال المسند والمسند إليه من أجل بيان كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة التي تحملها الجملة للمخاطب (السامع) في السياقات الكلامية والمقامات المختلفة.

1-4 - وبما أن النظام اللغوي من ثلاثة مستويات متدرجة، فإن منهجنا الوصفي الوظيفي يقضي بعدم فصل دراسة هذه المستويات المتدرجة للنظام اللغوي بعضها عن بعض.

لذا فإننا نرفض فصل دراسة علم المعاني عن دراسة علم النحو بمفهومه الواسع (صرف العربية ونحوها)، وندعو إلى توحيدهما معا في علم واحد نلقبه (علم قواعد اللغة العربية) ويشتمل على تمهيد في أصوات العربية. وقد طرحنا هذه الدعوة عام 1980 في بحث عنوانه «ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها»⁽²⁾.

1 - البنية الصوتية للكلمة ويختص بدراسة أوزانها علم الصرف
ب - البنية الدلالية للكلمة ويختص بدراستها علم المعجم.

3 - المستوى التركيبي للكلمات (مستوى الكلمات المركبة بعضها مع بعض أي التراكيب). وله جانبان :

1 - التراكيب غير الإسنادية. ويختص بدراستها علم النحو في بعض أبوابه كباقي المجزورات والتوابع.

ب - التراكيب الإسنادية (الجملة). ويختص بدراستها كل من علم النحو وعلم المعاني. ويرجع السبب في اشتراك علمي النحو والمعاني في دراسة الجملة إلى أن للجملة جانبين متلازمين هما :

(1) جانب المبنى الذي يتمثل في مستوى البنية الصوتية للجملة

(2) جانب المعنى الذي يتمثل في مستوى البنية المعنوية للجملة.

يتجلى مستوى البنية الصوتية للجملة في ظاهرتين متلازمتين :

الأولى - ترتيب تسلسل الكلمات المكونة

للجملة.

والثانية - التفعيم، وهو وسيلة تمييز الأنواع

المختلفة للجملة.

ويميز في البنية المعنوية للجملة مجالان

متلازمان للدراسة هما :

الأول - مجال الدراسة المنطقية. وهو مجال

ساكن لا يتغير حسب حال السامع، لأن الجملة

القسم الأول :

التعريف بنظريتنا حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية

تمهيد في منهجنا اللغوي :

تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة عن طريق
بختهم فيما سموه (الأصل والفرع). وقد اعتمدوا في
تحديد الأصل والفرع مبدأ (التجرد والزيادة) في
البنية الدلالية للكلمة أو في بنيتها الصرفية، ولم
يأخذوا بالحسبان عامل الأسبقية في الزمان.

ونرى أن «تحديد الأصل والفرع لا يمكن
أن يتم البحث فيه خارج محور الزمان، لأن الأصل
هو بالضرورة الأسبق في الزمان والفرع هو التالي له
في الزمان»⁽⁴⁾.

لذا لا بد لتحديد الأصل والفرع من
استخدام منهج تعاقبي (دياكروني) في الدراسة
اللغوية. ونعلن أننا، من أجل الكشف عن أسباب
تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة، نتبنى منهجا
تاريخيا علميا في الدراسة اللغوية يمكن من تحديد
الأصل والفرع على محور الزمان وذلك بالاستناد إلى
منطق فلسفي يرى أن مصدر المعرفة الإنسانية هو
العالم الخارجي. لذا يربط المنهج التاريخي العلمي
دراسة نشأة اللغة الإنسانية بنشأة الإنسان نفسه،
ويبين مراحل اكتمال النظام اللغوي وقوانين التطور
اللغوي.

2-1-3 — نؤيد الرأي القائل إن المقابلة بين
التزامن والتعاقب في دراسة اللغة وهمية جدا ولا
يمكن أن تكون مقبولة إلا في مراحل الدراسة
التمهيدية. ونرى أن المقطع السكوني وهم لأنه عبارة
عن طريقة علمية مساعدة وليس شكلا من أشكال
الوجود. لذا نؤكد أنه يجب لدى دراسة النظام
اللغوي أن نهم بما هو عام ومطرود من دون أن نهمل
الاستثناءات (الشواذ)، لأنها تعتبر شواهد على
مراحل سابقة أو بدايات لتطور جديد. بهذا تتمكن
من ربط دراسة النظام اللغوي في وضعه الراهن
(المتزامن) بدراسته في تطوره التاريخي.

2-1-1 — أشرنا في المدخل إلى أننا نتبنى المنهج
الوصفي الوظيفي في الدراسة اللغوية. وتتلخص
المبادئ العامة لهذا المنهج في النقاط التالية⁽⁵⁾ :

1- اللغة والتفكير يشكلان وحدة لا انفصام لها،
ويتجلى ذلك في تلازم اللفظ والمعنى.

2- العلاقة بين اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) في
مستوى الكلمة المفردة علاقة جدلية يكونان فيها
وحدة لا انفصام لها.

3- العلاقة بين اللفظ والمعنى في مستوى التركيب
(الجملة) تظهر من خلال جانبيين متلازمين
للجملة هما :

أ- جانب المبنى الذي يتمثل في البنية الصوتية
للجملة وتتجلى دراستها في ظاهرتين متلازمتين
هما : ترتيب الكلمات والتنغيم.

ب- جانب المعنى الذي يتمثل في البنية المعنوية
للجملة. وتتجلى دراستها في مجالين متلازمين :

(1) مجال الدراسة المنطقية للجملة.

(2) مجال الدراسة الإبلغية للجملة.

2-1-2 — وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الوصفي
الوظيفي منهج تزامني (سنكروني) في الدراسة
اللغوية. وبفضل استخدام المنهج الوصفي الوظيفي،
تمكن علماء العربية الأوائل من الكشف الصحيح عن
الخصائص البنوية المميزة للنظام اللغوي للعربية،
ووضعوا قواعد النحو والصرف العلمية الدقيقة
الملائمة لتلك الخصائص البنوية للعربية. ولكن علماء
العربية حاولوا بعد ذلك تقديم تفسيرات لأسباب

2-1-4 - استخدمنا المنهج الوصفي الوظيفي في دراستنا المقارنة للجملة في اللغتين العربية والروسية⁽⁶⁾. وقد ساعدنا ذلك المنهج في فهم أصالة اللسان العربي التي تشير إليها الخصائص البنوية للعربية. وحين نصف لسانا ما بالأصالة نقصد أنه يتوافر فيه عنصران هما : الإيغال في القدم من ناحية، والاستمرار في الحياة من ناحية أخرى. وعليه فإن بنية اللسان الأصيل بهذا المعنى يجب أن تتمتع بجملة خصائص من حيث الأصوات والمفردات والصرف والنحو تشير إلى إيغاله في القدم. وأول قرينة على إيغال لسان ما في القدم هي وجود شبه بين ألفاظه وأصوات الحيوان والطبيعة، لأن هذا الشبه يدل على محاكاة الإنسان القديم لأصوات الحيوان والطبيعة، ويؤكد بالتالي بدائية نشأة ذلك اللسان.

ونشير إلى أن دراسة البنية الصوتية لمعجم مفردات العربية تكشف وجود شبه واضح بين كثير من ألفاظ العربية وأصوات الحيوان والطبيعة، مما يؤكد بدائية نشأة اللسان العربي. ونتساءل بهذا الصدد : (هل ترتبط بدائية نشأة اللسان العربي ببداية نشأة اللغة الإنسانية وتشكل الكلام الانساني؟!) ونجيب : «إنه ليصعب نظريا تصور استمرار وجود لغة حقيقية حتى الوقت الراهن، تحمل مادتها عناصر تتوافر فيها الصفات الموضوعية للأصل الأول في نشأة الكلام الإنساني، ويمكن أن تكون نموذجا لبداية تشكل الكلام الانساني. إلا أنه لا يوجد برأينا ما يحرم من حيث المبدأ دراسة مادة لغوية للغة حقيقية من أجل بيان هل تقدم مادتها العناصر التي تتوافر فيها الصفات الموضوعية للأصل الأول في نشأة الكلام الانساني»⁽⁶⁾.

2-1-5 - وأول ما يعترضنا هنا السؤال التالي : هل تدخل مسألة (بداية نشأة اللغة الإنسانية

وتشكل الكلام الانساني) من حيث المبدأ في الموضوعات التي يدرسها عالم (فقه) اللغة ؟ نرى أن مسألة (بداية نشأة اللغة الإنسانية وتشكل الكلام الإنساني) تدخل من حيث المبدأ في الموضوعات التي يدرسها فقه اللغة، شريطة ألا تستهدف الخوض في الجانب الفلسفي من المسألة (هل اللغة إلهام من الله أو تواضع فيما بين الناس ؟)، بل تستهدف اكتشاف القوانين التي تنظم اللغة. وبما أن النظام اللغوي يتألف من جانبين : صوتي (مادي) ودلالي (معنوي)، فمن الطبيعي أن ينطلق البحث في بداية نشأة اللغة الإنسانية من تحليل الجانب المادي (الصوتي) للغة، لينفذ من خلاله إلى تحليل الجانب الدلالي. وهكذا فإن البحث في مسألة (بداية نشأة اللغة الإنسانية) يحيل بالضرورة إلى البحث في الجانب المادي (الصوتي) للغة، ويجب أن يستهدف الإجابة عن السؤال : كيف نشأت العلاقة الذهنية بين مجموعة الأصوات التي تتألف منها ألفاظ اللغة ودلالات تلك الألفاظ؟⁽⁷⁾ وللإجابة عن هذا السؤال قدمنا نظرية جديدة حول نشأة الإنسان، بعد الرجوع إلى أبحاث معمقة حول الكلام الإنساني ونشأته في اللسانيات العامة والتاريخ الحضاري الإنساني والأنثروبولوجيا والفلسفة وعلم النفس وعلم الأديان المقارن.

نظريتنا الجديدة حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية

المنطلق الفلسفي للنظرية

2-2-1 - إننا ندعو إلى فلسفة رشدية عربية⁽⁸⁾. ونتبنى نظرية المعرفة عند ابن رشد التي تنطلق من تحديد واضح للعلاقة بين الذات والموضوع

يتجلى في أن المعارف الحقيقية ليست مجرد صور ذهنية بل تقابلها أشياء في الواقع. ويعني ذلك أن مصدر المعرفة الإنسانية هو العالم الخارجي.

المنهج التاريخي العلمي في الدراسة اللغوية حسب نظريتنا

2-3-1- وبلاستناد إلى المنطلق الفلسفي الذي نتبناه نطرح منهجا تاريخيا علميا في الدراسة اللغوية استبطناه من السام بين نظريتي ابن جنبي في «الخصائص» وعبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز». ويقوم المنهج التاريخي العلمي عندنا على المبادئ التالية¹⁰ :

1- التلازم بين النطق والتفكير ووظيفة الإبلاغ منذ بداية نشأة الكلام الإنساني. وكان إدراك العلاقة الذهنية بين الصوت وما يشير إليه البداية الأولى في تكوين التفكير الإنساني. وقد نطق هذا الإنسان بشكل واع الأصوات ليستخدمها وسيلة لنقل أغراضه للآخرين وفهم أغراضهم.

2- لم ينشأ التفكير الإنساني مكتملا طفرة واحدة، وانطلق خط السير العام لتطوره من إدراك المشخص المحسوس واكتمل بالانتقال إلى المجرد. كما أن النظام اللغوي لم ينشأ مكتملا طفرة واحدة، بل نشأ واكتمل تدريجيا بشكل مواز لنشأة التفكير الإنساني واكتماله.

3- إنكار الترادف الذي قد يظنه بعضهم سببا تميز لغة ما بثناء مفرداتها وسعة التعبير فيها. والنظر إلى ما يعد من الترادف في لغة ما على أنه يعكس مرحلة تاريخية قديمة كانت فيها ألفاظ تلك اللغة تعبر عن التفكير القائم على إدراك المشخص ولم تكن فيها التسميات الحسية قد استكملت بعد تركيزها في تجريدات.

4- يؤلف النظام اللغوي كلا واحدا توجد المستويات المتدرجة للبنية اللغوية فيه في علاقة تأثير متبادل فيما بينها. ويحتل مستوى البنية الصوتية مرتبة المستوى الأساسي والموجه بالنسبة لبقية المستويات. لذا تنعكس خصائصه في المستويات اللغوية الأعلى.

5- يجب لدى دراسة النظام اللغوي أن نهم بما هو عام ومطرد من دون أن نهمل الاستثناءات (الشواذ)، لأنها تعتبر شواهد على مراحل سابقة أو بدايات لتطور جديد. وبذا نتمكن من ربط دراسة النظام اللغوي في وضعه الراهن (الترانم) بدراسته في تطوره التاريخي.

2-3-2- يتجلى تلازم النطق والتفكير ووظيفة الإبلاغ منذ بداية نشأة اللغة الإنسانية من خلال علاقيتين مترابطتين بعضهما مع بعض :

الأولى - علاقة النطق بالتفكير : تتمثل في تلازم المبنى (اللفظ) و(المعنى) الذي يحمله.

الثانية - علاقة التفكير بوظيفة الإبلاغ : تتمثل في تلازم (المعنى) و(وظيفة الإبلاغ). ويكون تلازم النطق والتفكير ووظيفة الإبلاغ في كل من مستوى الكلمة المفردة ومستوى الجملة.

1- تلازم النطق والتفكير ووظيفة الإبلاغ في مستوى الكلمة المفردة. يتجلى هذا التلازم في

جانبيين مترابطين بعضهما مع بعض :

أ- الجانب الأول : تلازم مبنى اللفظة المفردة والمعنى الذي يحمله ولا ينفصل عنه. وهو ما نعبر عنه بتلازم الدال والمدلول وفق مقولتي عبد القاهر الجرجاني¹⁰ : «الألفاظ أوعية للمعاني وخادمة لها) و(لا يوجد معنى عار من لفظ يدل عليه).

ب - الجانب الثاني : تلازم معنى اللفظة المفردة ووظيفة الإبلاغ. ويظهر ذلك في عدم اقتصار مفردات اللغة على أداء وظيفة (التسمية)، بل وفي إسهامها أيضا في أداء وظيفة الإبلاغ وفق مقولة الجرجاني⁽¹⁾ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد).

2- تلازم النطق والتفكير ووظيفة الإبلاغ في مستوى الجملة. يتجلى هذا التلازم في جانبين مترابطين بعضهما مع بعض :

أ - الجانب الأول : تلازم مبنى الجملة الذي يحمله ولا ينفصل عنه.

ب - الجانب الثاني : تلازم معنى الجملة ووظيفتها الإبلغية.

يتمثل مبنى الجملة في البنية الصوتية للجملة. أما معنى الجملة فلا يوجد إلا مجسدا في البنية الصوتية للجملة.

يظهر تلازم مبنى الجملة ومعناها من خلال تمييز مجالين متلازمين في دراسة البنية الصوتية للجملة :

(1) مجال دراسة ترتيب تسلسل الكلمات المكونة للجملة.

(2) مجال دراسة التنغيم في الجملة. والتنغيم وسيلة تمييز الأنواع المختلفة للجملة تبعا لاختلاف معناها : الخبرية والاستفهامية والطلبية والتعجبية...

ويظهر تلازم معنى الجملة ووظيفتها الإبلغية من خلال تمييز مجالين متلازمين في دراسة المعنى الذي يحمله مبنى الجملة :

(1) مجال الدراسة المنطقية لمعنى الجملة. وهو مجال ساكن لا يتغير حسب حال السامع، لأن الجملة التي تدرس فيه معزولة عن السياق الكلامي والمقام ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإسناد المنطقي بين العنصرين المكونين للجملة وهما : المسند والمسند إليه.

(2) مجال الدراسة الإبلغية لمعنى الجملة. وهو مجال متغير حسب حال السامع، لأن الجملة تدرس فيه حسب حال السامع ضمن السياق الكلامي والمقام. ويشترط في هذا المجال من الدراسة توافر الإفادة بالنسبة للسامع.

مراحل نشأة الإنسان واللغة الإنسانية حسب نظريتنا :

2-4-1- انطلاقا من مبدأ النطق والتفكير ووظيفة الإبلاغ منذ بداية نشأة اللغة الإنسانية، نربط نشأة اللغة الإنسانية بنشأة الإنسان نفسه. ونعرف اللغة الإنسانية بأنها «أصوات نطقها الإنسان بشكل واع لاستخدامها وسيلة لإبلاغ الآخرين أغراضه وفهم أغراضهم في عيشه المشترك معهم من ناحية، ولإستخدامها من ناحية أخرى وسيلة يصوغ بواسطتها أفكاره ويعبر عن مشاعره⁽²⁾». ونشير إلى أن الصفات العامة للغات الإنسانية تحددتها الأمور المشتركة بين الناس جميعا والتي لخصتها العبارة القديمة التي عرفت الإنسان بأنه كائن ناطق مفكر اجتماعي. ونعلن أن استعراض التاريخ الحضاري للإنسانية يظهر أن التفكير الإنساني لم ينشأ مكتملا طفرة واحدة وأن خط السير العام لتطور التفكير الإنساني انطلق من إدراك المشخص المحدد بحاستي السمع والبصر واكتمل بالانتقال إلى المجرد العام. وقد تطورت

البنية اللغوية واكتملت تدريجياً بشكل مواز لتطور التفكير الإنساني واكتماله.

2-4-2- نؤكد أن نشأة اللغة الإنسانية لم تخضع لقوانين المنطق، بل كانت خاضعة لقانون صوتي يرتبط بقدرة الإنسان على التقطيع الصوتي وتطور قدرته على التقطيع. ونشير إلى أن المنهج الوصفي الوظيفي قادر على وصف البنية اللغوية وبيان وظيفتها الإبداعية اعتباراً من اكتمال النظام اللغوي (الصوتي والصرفي والنحوي) المرتبط بالتفكير المجرد وعمل قوانين المنطق. أما تفسير أسباب تمتع لغة ما بخصائص بنوية، فلا يصلح له المنهج الوصفي الوظيفي لأن الأمر يتعلق بمرحلة ما قبل اكتمال التفكير المجرد (المنطقي) وهي في الوقت نفسه مرحلة ما قبل اكتمال النظام اللغوي بمستوياته المتدرجة. والمنهج التاريخي العلمي هو المنهج الذي يبين كيف اكتمل النظام اللغوي بربطه بتطور قدرات الإنسان على التقطيع الصوتي وقدرته على الانتقال من التفكير المشخص إلى التفكير المجرد.

2-4-3- إننا نرى أن «إدراك العلاقة الذهنية بين الصوت وما يشير إليه كان البداية الأولى في تكوين التفكير الإنساني. ويعني ذلك بالضرورة أن الكلام الإنساني قد مر في نشأته بطور أولي كان أصل المعجم اللغوي فيه عبارة عن محاكاة لأصوات الحيوان وظواهر الطبيعة، لأن تلك المحاكاة كانت بمثابة قرينة ساعدت الإنسان القديم في الإدراك الذهني للعلاقة بين الصوت وما يشير إليه وعقبه طور ثان انعدمت فيه محاكاة أصوات الحيوان وظواهر الطبيعة، وظهر فيه أصل جديد للمعجم اللغوي كانت العلاقة فيه بين الصوت والمدلول اعتبارية تقوم على التواضع الإنساني».

2-4-4- وتجدر الإشارة إلى أننا نغيز الأصل في المعجم اللغوي الإنساني عن الأصل في النظام اللغوي الإنساني. ونعرفهما كما يلي: «الأصل في المعجم اللغوي الإنساني رصيد للأصوات اللغوية التي تتألف منها مفردات اللغة من ناحية أولى، وللمدلولات التي ترتبط بها من ناحية ثانية. والأصل في النظام اللغوي الإنساني هو الصيغة اللغوية الإنسانية الأولى التي ولد تطورها النظام اللغوي الإنساني في جميع مستوياته»⁽¹⁾. ونرى أن الصيغة اللغوية الإنسانية الأولى التي استخدمت في بداية التخاطب الإنساني اللساني كانت الصيغة العامة للطلب (الأمر) للمواجه (الشخص الثاني) التي كانت كلمة تفيد جملة ضمن سياق استخدامها.

2-4-5- ونؤكد أن «القانون الأساسي في جميع اللغات الإنسانية هو مبدأ تقطيع السلسلة الصوتية إلى مقاطع صوتية يتألف منها الكلام الإنساني»⁽²⁾. ونشير إلى أن الدراسات الأثنوبولوجية قد أثبتت بشكل قاطع أن حنجرة الإنسان القديم (الذي انقرض) ما كانت تسمح له إلا بنطق أصوات مندججة بعضها ببعض مثل في ذلك مثل سائر الحيوانات الناطقة. ويعني ذلك أن الإنسان القديم لم يكن قادراً على تقطيع الأصوات التي تتألف منها اللفظة التي حاكى فيها أصوات الحيوان إلى مقاطع صوتية متميزة. ثم تطورت البنية التشريحية للحنجرة عند الإنسان الحديث فتمكن من تغيير تلك اللفظة بتقطيعها إلى مقاطع صوتية متميزة. وبدأ ذلك مع الصيغة اللغوية الإنسانية الأولى وهي الصيغة العامة للطلب (الأمر) للمواجه (الشخص الثاني) التي نطقها الإنسان الحديث في مجموعتين صوتيتين متميزتين ومتصلتين في لفظة واحدة. فتميز حينئذ النطق الإنساني (عند الإنسان

وتصدر بعض ظواهر الطبيعة نتيجة الحركة مجموعات من الأصوات المندمجة بعضها ببعض، ولكنها تتميز عن المجموعات المندمجة التي تصدرها فصائل الحيوان التي حاكها الإنسان في المرحلة الأولى بأن مجموعات الأصوات المندمجة الطبيعية أقصر. وكان الإنسان القديم في المرحلة الأولى عاجزا عن محاكاة أصوات ظواهر الطبيعة هذه بسبب قصرها، لأن حنجرته لم تمكنه من نطق مثل تلك المجموعات المندمجة القصيرة والتوقف عن النطق بعدها مباشرة. ولكن نجاح الإنسان القديم في نطقه أول صيغة لغوية إنسانية وهي الصيغة العامة للأمر للشخص الثاني (عن طريق تقطيع مجموعة الأصوات المندمجة في الأصل المعجمي الأول التاريخي الحيواني إلى مجموعتين صوتيتين متميزتين ومتصلتين في لفظة واحدة) كان تطورا هاما في البنية التشريحية لحنجرة الإنسان القديم وبداية ظهور الإنسان الحديث، كما حمل معه بداية عملية التخاطب الإنساني اللساني وبداية مرحلة جديدة هي المرحلة الثانية من الطور الأول في نشأة الكلام الإنساني. وهكذا استطاع الإنسان الحديث في هذه المرحلة الثانية محاكاة أصوات ظواهر الطبيعة التي تصدر مجموعة قصيرة من الأصوات المندمجة بعضها ببعض بأن عمد إلى تكرار نطق محاكاتها في لفظة واحدة متصلة، ليتخلص بذلك من صعوبة التوقف عن النطق بعد محاكاة تلك الأصوات المندمجة في مجموعة قصيرة. ثم استطاع الإنسان الحديث محاكاة أصوات فصائل أخرى من الحيوان تصدر مجموعات صوتية مندمجة قصيرة مماثلة لأصوات ظواهر الطبيعة، وذلك بتكرار نطق محاكاتها في لفظة واحدة متصلة مؤلفة من مجموعتين صوتيتين متماثلتين. ولم يكن الأصل المعجمي الثاني (الذي

الحديث) عن النطق الحيواني، وظهرت اللغة الإنسانية التي تقوم على تقطيع السلسلة الصوتية إلى مقاطع صوتية متميزة يتألف منها الكلام الإنساني. كان الأصل المعجمي الأول (الذي حاكى فيه الإنسان القديم أصوات فصائل الحيوان التي تمتلك جهازا للتصويت قريبا من جهاز التصويت عنده) مرحلة تمهيدية لنشأة اللغة الإنسانية، ولم يكن صيغة لغوية إنسانية. وكان الأصل المعجمي الأول أصلا تاريخيا حيوانيا شبيها بصيغة إرادية تقتصر على التعبير عن تمييز الشخص الثالث الذي كان يمثل بالنسبة للإنسان القديم في تلك المرحلة كل ما يتحرك ويصدر صوتا أمكن محاكاته من دون تمييز لجنسه أو عدده. لذا لم يكن هذا الأصل المعجمي الأول كلمة — جملة بالمعنى اللساني، لأن التخاطب الإنساني اللساني لا يمكن أن يكون إلا بعد تمييز الشخص الثاني (المخاطب). وحين نجح الإنسان في تقطيع نطق الأصل التاريخي الحيواني حصل على لفظة الأبرم للشخص الثاني (التي حملت في طياتها تمييز الشخص الثاني المخاطب من ناحية أولى، وغرضا إبلاغيا يريد إيصاله للمخاطب من ناحية ثانية)، وبدأت حينئذ عملية التخاطب الإنساني اللساني. وصاحب عملية التخاطب بداية بلورة الأصوات اللغوية الإنسانية.

2-4-6- نميز في الطور الأول من نشأة الكلام الإنساني (الذي ظهر فيه أصل معجمي نتيجة محاكاة أصوات الحيوان والطبيعة) مرحلتين : الأولى — مرحلة محاكاة أصوات الحيوان، والثانية — مرحلة محاكاة ظواهر الطبيعة. وقد تحدثنا في الفقرة السابقة عن مرحلة محاكاة أصوات الحيوان. ونتقل هنا إلى الحديث عن المرحلة الثانية — مرحلة محاكاة أصوات ظواهر الطبيعة.

الحيواني) الذي لم يكن صيغة لغوية إنسانية، بل حمل معه توسعا في تمييز الشخص الثالث.

الطور الثاني : طور التواضع الإنساني الذي حدد العلاقة بين الأصوات اللغوية ومدلولاتها. ابتداء باكتمال انقراض الإنسان القديم ليحل محله الإنسان الحديث خلفاله، وانتهى باكتمال ظهور الإنسان الحديث. وظهر فيه أصل معجمي ثالث جديد تميز عن الأصلين الأول والثاني بأنه كان صيغة لغوية إنسانية هي صيغة الأمر العامة للشخص الثاني.

القسم الثاني :

دراسة اللسان العربي في ضوء نظريتنا حول نشأة الإنسان واللغة الإنسانية.

3-1-1-1 - أشرنا في الفقرة (2-1-3) إلى أننا نرى أن المقابلة بين التزامن والتعاقب في دراسة اللغة وهمية جدا ولا يمكن أن تكون مقبولة إلا في مراحل الدراسة التمهيدية. واستنادا إلى المنهج التاريخي العلمي نؤكد أنه لدى دراسة النظام اللغوي يجب أن نهتم بما هو عام ومطرد دون أن نهمل الاستثناءات (الشواذ)، لأنها تعتبر شواهد على مراحل سابقة أو بدايات لتطور جديد. وبذا تتمكن من ربط دراسة النظام اللغوي في وضعه الراهن (حسب المنهج السنكروني) بدراسته في تطوره التاريخي (حسب المنهج الدياكروني).

3-1-2-2 - وأشرنا في الفقرة (2-4-4) إلى أننا نميز الأصل في المعجم اللغوي الإنساني عن الأصل في النظام اللغوي الإنساني لذا قمنا بدراسة الأصل في المعجم العربي والأصل في الاشتقاق في العربية، باستخدام المنهج التاريخي العلمي الذي يركز

حاكى فيه الإنسان الحديث أصوات ظواهر الطبيعة وأصوات فصائل أخرى من الحيوان تصدر مجموعات صوتية مندججة قصيرة مماثلة لأصوات ظواهر الطبيعة وعمد إلى تكرار نطق محاكاتها في لفظة مؤلفة من مقطعين متماثلين) صيغة لغوية إنسانية، بل كان أصلا تاريخيا طبيعيا - حيوانيا مهد للتوسع في نشأة اللغات الإنسانية. وحين استطاع الإنسان الحديث تطوير نطق الأصل المعجمي التاريخي الطبيعي - الحيواني بإزالة التماثل في المقطعين المؤلفين له نتيجة للتكرار، حصل على الصيغة العامة للأمر للشخص الثاني وهي عبارة عن لفظة مؤلفة من مقطعين صوتيين متميزين بعضهما عن بعض.

2-4-7- ويمكن تلخيص نشأة الإنسان واللغة الإنسانية⁽⁶⁾ حسب نظريتنا كما يلي :

الطور الأول : طور محاكاة الإنسان أصوات الحيوان وظواهر الطبيعة. ومر بمرحتين :

1- مرحلة الإنسان القديم وهي مرحلة ما قبل الكلام الإنساني. كان الإنسان القديم فيها، ينطق مثل الحيوان مجموعات صوتية مبهمه. وظهر فيها الأصل المعجمي الأول (التاريخي الحيواني) الذي لم يكن صيغة لغوية إنسانية، بل حمل معه بداية تمييز الشخص الثالث ومهد لنشأة الكلام الإنساني في المرحلة الثانية.

2- مرحلة بداية ظهور الإنسان الحديث القادر على التقطيع الصوتي وبداية انقراض الإنسان القديم غير القادر على التقطيع الصوتي، وهي مرحلة بداية الكلام الإنساني. وظهرت فيها الصيغة اللغوية الأولى للتخاطب الإنساني - صيغة الأمر العامة للشخص الثاني. كما ظهر فيها الأصل المعجمي الثاني (التاريخي الطبيعي -

في المعجم العربي ليس صيغة الفعل الماضي للشخص الثالث المفرد المذكر / كتب (هو) / كما يرى الكوفيون. ويظهر ذلك أن علماء البصرة قد أصابوا حين قرروا أن الأصل في المعجم مادة أصلية ويقصدون بذلك الحروف المجردة أي صيغة افتراضية (مجردة)، لأن الأصل الأول في المعجم اللغوي الإنساني، حسب نظريتنا، ذو جانب صوتي (مادي) يرتبط بالنشأة الصوتية للغة الإنسانية المتمثلة في محاكاة أصوات الحيوان.

3-1-4- قرر علماء العربية أن المبدأ الذي يقوم عليه نظام المعجم العربي هو الأصل (الثلاثي غالباً أو الرباعي) المجرد من حروف الزيادة. ويتحدد وفق قواعد الاشتقاق الصغير (في علم الصرف) كيف يتم الحصول على الأصل المجرد من حروف الزيادة. ونلاحظ أن أول سؤال يطرحه المعجم العربي يدور حول وجود علاقة مناسبة طبيعية بين مجموعة الحروف (الأصوات الصامتة) التي يتألف الأصل منها ومدلولاتها بنتيجة محاكاة أصوات الحيوان والطبيعة. وقد كشفنا بفضل استخدام المنهج التاريخي العلمي، أن السبب في اعتماد نظام المعجم العربي مبدأ الرجوع إلى الأصل الثلاثي المجرد السالم يرجع إلى أن هذا الأصل يستند إلى الأصل التاريخي الحيواني لنشأة اللغة العربية (شحج، نذب). والسؤال الذي يبرز هنا هو التالي : كيف تم إدخال أصول المعجم الأخرى التي ظهرت بعد الأصل الثلاثي السالم في نظام المعجم العربي مع المحافظة على اتساق نظامه ؟

3-1-5- للإجابة عن هذا السؤال ننبه إلى أن قواعد الاشتقاق الصغير في علم الصرف تميز نوعين من الأصل بالنسبة للفعل الثلاثي :

على الاستثناءات لأنها يمكن أن تساعد في الكشف عن مراحل نشأة العربية وتشكل نظامها اللغوي واكتماله. ولدى دراستنا للأصل في المعجم العربي قدمنا نظرة صوتية جديدة في دراسة المعجم العربي. ولدى دراستنا للأصل في الاشتقاق في العربية، قدمنا طريقة صوتية جديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها.

3-1-3- يوجد اتجاهان في تحديد العلاقة بين الأصل في المعجم العربي والأصل في الاشتقاق في العربية :

الأول - اتجاه علماء البصرة : يقول بتمايز الأصل في المعجم عن أصل الاشتقاق في العربية. فبالنسبة لأصل المعجم العربي يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأصل في المعجم مادة مجردة (الحروف الثلاثة الأصلية) ثم يتم الحصول عليها بالاستنباط الصرفي، وليس الأصل صيغة لغوية حقيقية. وبالنسبة لأصل الاشتقاق في العربية يرون أن أصل الاشتقاق هو المصدر وهو الصيغة اللغوية الأولى التي تولد منها النظام اللغوي.

الثاني - اتجاه علماء الكوفة والمستشرقين وعلماء الساميات : يقول بعدم تمايز الأصل في المعجم عن أصل الاشتقاق في العربية. فبالنسبة لأصل المعجم العربي، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأصل صيغة لغوية حقيقية هي صيغة الفعل الماضي المجرد المسند إلى الشخص الثالث المفرد المذكر. وبالنسبة لأصل الاشتقاق في العربية، يرون أنه الأصل المعجمي نفسه.

ونرى أن الأصل في المعجم العربي (ك.ت.ب) رصيد للأصوات اللغوية التي تتألف منها المفردات العربية من ناحية، وللمدلولات التي ترتبط بها من ناحية ثانية. ويعني ذلك أن الأصل

اللغة العربية (شحج، نرب) الذي حاكي فيه الإنسان القديم أصوات الحيوان التي تنطق بمجموعة من الأصوات. وهذا هو السبب في أن المبدأ الأول الذي قام عليه المعجم العربي هو الأصل الثلاثي السالم المجرد من حروف الزيادة.

أما الأصل الرباعي المجرد من حروف الزيادة، فلا يميز فيه حسب قواعد الصرف العربي بين سالم وغير سالم. ويعود السبب في ذلك برأينا إلى أنه يرجع إلى الأصل المعجمي الثاني التاريخي - الطبيعي - الحيواني (خر، خر، زق زق) الذي حاكي فيه الإنسان القديم أصوات ظواهر الطبيعة وأصوات بعض فصائل الحيوان الشبيهة بها التي تصدر مجموعات صوتية مندمجة قصيرة، وعمد إلى تكرار نطق محاكاتها في لفظة مؤلفة من مقطعين متماثلين. ويعني ذلك أن الأصل المعجمي الثاني التاريخي الطبيعي - الحيواني كان ينطق من مقطعين صوتيين. لذا تم اعتماد الأصل الرباعي المجرد (المؤلف من أربعة صوامت من دون تمييز للحروف التي يتكون منها) مبدأ ثانيا بعد الثلاثي في نظام المعجم العربي. ويفسر هذا لماذا تبلغ نسبة الأصول الثلاثية ضعف نسبة الأصول الرباعية في المعجم العربي.

3-2-3 - نذكر أن المبدأ الأول (الأصل الثلاثي السالم) والمبدأ الثاني (الأصل الرباعي) في المعجم العربي يرتبطان بالطور الأول في نشأة اللغة العربية، وهو طور محاكاة أصوات الحيوان وظواهر الطبيعة. وكان هذان الأصلان المعجميان التاريخيان رصيذا للأصوات اللغوية والمدلولات المرتبطة بها، ولم يكونا الصيغة اللغوية الأولى الأصل في الاشتقاق في العربية (صيغة الأمر العامة للشخص الثاني). ويتطابق الأصل المعجمي الأول الثلاثي السالم، من حيث عدد الحروف الصامتة، مع صيغة الفعل

1- السالم : الخالي من التضعيف والهمز والإعلال.

ب- غير السالم : الذي يكون صحيحا (مهموزا أو مضعفا وخاليا من حروف العلة) أو معتلا بأنواعه المختلفة (المثال والأجوف والناقص واللفيف المفروق واللفيف المقرون).

لذا نركز لدى دراسة نظام المعجم العربي على القواعد الخاصة بالفعل الثلاثي غير السالم (المضعف والمهموز والمعتل)، لأنها يمكن أن تكون نقاط علام تبين المراحل التاريخية لاكتمال نظام المعجم العربي عن طريق إدخال أصول جديدة فيه. وتساءل :

ما السبب في التمييز في الأصل المعجمي الثلاثي بين السالم وغير السالم ؟ وما السبب في إهمال التمييز في الأصل المعجمي الرباعي بين السالم وغير السالم ؟ وللإجابة عن هذين السؤالين طرحنا نظرة صوتية جديدة في دراسة المعجم العربي⁽¹⁷⁾.

نظرة صوتية جديدة في دراسة المعجم العربي :

3-2-1 - تقوم النظرة الصوتية الجديدة إلى المعجم العربي على القانون التالي : الأصل الحقيقي في المعجم العربي (الذي هو رصيد للأصوات اللغوية التي تتألف منها المفردات من ناحية، والمدلولات التي ترتبط بها من ناحية ثانية) هو ذلك الرصيد الذي يشتمل على الحد الأدنى من الصوامت المشتركة بين جميع الكلمات التي تدخل في العنقود الاشتقائي الواحد وبالترتيب نفسه.

3-2-2 - أشرنا أعلاه إلى أننا نرى أن الأصل الثلاثي السالم المجرد (المؤلف من ثلاثة صوامت لا يدخل فيها الهمزة والتضعيف وحروف العلة) يرجع إلى الأصل المعجمي الأول التاريخي الحيواني لنشأة

الماضي الثلاثي السالم المجرد المستند إلى الشخص الثالث المفرد المذكور. أما الأصل المعجمي الثاني الرباعي، فيتطابق من حيث عدد الحروف الصامتة مع صيغة الفعل الماضي الرباعي المجرد المسند إلى الشخص الثالث المفرد المذكور، سواء اشتملت تلك الصيغة على حروف العلة أو الهمزة أم لم تشتمل عليها.

3- 2- 4 — وبتطبيق «قانون النظرة الصوتية إلى المعجم العربي، كشفنا أنه توجد أصول حقيقية أخرى في المعجم العربي غير الأصل الثلاثي (المؤلف من ثلاثة صوامت) والأصل الرباعي (المؤلف من أربعة صوامت). وظهرت تلك الأصول الحقيقية المعجمية الأخرى في الطور الثاني من نشأة اللغة العربية. فكانت من ناحية لا تقوم على المحاكاة بل تقوم على التواضع الإنساني، ومن ناحية ثانية كانت في الوقت نفسه الصيغة اللغوية الأولى الأصل في الاشتقاق في العربية (صيغة الأمر العامة للشخص الثاني). وهذه الأصول المعجمية الحقيقية الجديدة هي :

1- أصل معجمي حقيقي ثنائي مضعف (يتألف من ثلاثة صوامت يكون الثالث منها هو الثاني نفسه). ونجده مجردا في صيغة الأمر التي لا يفك فيها إدغام الثاني والثالث (مُد) وتنطق في مقطعين صوتيين. وتسمى هذه الصيغة في الصرف العربي : الأمر من الصحيح — المضاعف.

2- أصل معجمي حقيقي ثنائي (يتألف من صامتتين). ونجده مجردا في صيغتي الأمر (زَم . طَو) اللتين تنطقان في مقطعين صوتيين. وتسمى هاتان الصيغتان في الصرف العربي : الأمر من المعتل الناقص (زَم)، والأمر من المعتل اللفيف المقرون

(طَو). ونجد الأصل الثاني مجردا كذلك من صيغ الأمر، (قَم، خُذ، عِذ) التي تنطق في مقطع صوتي واحد. وتسمى هذه الصيغ في الصرف العربي : الأمر العربي من المعتل الأجوف (قَم)، والأمر من الصحيح — مهموز الأول (خُذ)، والأمر من المعتل المثال (عِذ).

3- أصل معجمي أحادي (يتألف من صامت واحد). ونجده مجردا في صيغة الأمر (ف، ق) التي تنطق في مقطع صوتي واحد وتسمى في الصرف العربي : الأمر من المعتل اللفيف المقروق.

3- 2- 5 — ونصل الآن إلى الإجابة عن السؤال الذي طرحناه سابقا : كيف تم إدخال أصول المعجم الأخرى التي ظهرت بعد الأصل الأول الثلاثي السالم (التاريخي الحيواني) في نظام المعجم العربي مع المحافظة على اتساق نظمه ؟ أشرنا أعلاه إلى أن الأصل المعجمي الثلاثي السالم المجرد والأصل المعجمي الرباعي المجرد ظهرا في الطور الأول من نشأة العربية (طور محاكاة أصوات الحيوان وظواهر الطبيعة)، ولم يكونا الصيغة اللغوية الأولى الأصل في الاشتقاق في العربية (صيغة الأمر العامة للشخص الثاني). وبما أن الأصل في المعجم في طور المحاكاة كان يتطابق من حيث عدد الصوامت مع صيغة الفعل الماضي المجرد المسند إلى الشخص الثالث المفرد المذكور، فإن ذلك يعني أنه ينبغي من أجل اتساق نظام المعجم العربي إدخال الأصول المعجمية الجديدة التي ظهرت في الطور الثاني من نشأة اللغة العربية (طور التواضع) وفق المبدأ نفسه : المطابقة من حيث عدد الصوامت مع صيغة الفعل الماضي المجرد المسند إلى الشخص الثالث المفرد المذكور. وحين تكون صيغة الفعل الماضي تلك لا تشتمل على

ثلاثة صوامت، تجرى عليها بعض التعديلات المقررة وفق قواعد الصرف العربي لتحويل إلى أصل معجمي مفترض (غير حقيقي) يتألف من ثلاثة صوامت. وهذه التعديلات هي التالية :

1- بالنسبة للأصل المعجمي الحقيقي الثنائي المضعف، ينبغي فك الإدغام في صيغة الماضي الصحيح المضاعف للشخص الثالث المفرد المذكور (مدّ) للحصول على أصل معجمي مفترض (غير حقيقي) يتألف من ثلاثة صوامت (مدد).

2- بالنسبة للأصل المعجمي الحقيقي الثنائي ينبغي رد الألف المددة إلى أصلها الواو المتحركة أو الياء في صيغة الماضي المعتل الأجوف (قام — قوم، باع — بيع) والمعتل الناقص (رمى — رمي، دعا — دعو) والمعتل اللفيف المقرون

(طوى — طوى). أما بالنسبة للفعل المعتل المثال (وعد) والمهموز (أكل، سأل، قرأ) وجميعها تتألف من ثلاثة صوامت، فلا حاجة لإجراء أي تعديلات ويعتبر الأصل المعجمي المفترض (غير الحقيقي) مادة تتطابق مع صيغة الفعل الماضي تلك.

3- بالنسبة للأصل المعجمي الحقيقي الأحادي (ق)، ينبغي رد الألف المددة في صيغة الماضي اللفيف المفروق إلى أصلها (وق — وق).

3-2-6- وهكذا يظهر أن القواعد التي حددها علم الصرف العربي بالنسبة للفعل الثلاثي غير السالم : الصحيح — المضعف والصحيح — المهموز والمعتل بأنواعه المختلفة (المثال والأجوف والناقص واللفيف المقرون واللفيف المفروق)، تمكن من إدخال الأصول المعجمية الحقيقية الجديدة التي ظهرت في الطور الثاني من نشأة اللغة العربية (طور التواضع)، وتؤمن في الوقت نفسه اتساق نظام

المعجم العربي. لذا فإننا نرفض الدعوات إلى التخلي عن مبدأ الأصل المجرد من حروف الزيادة في المعجم العربي. وندعو إلى التمسك بهذا المبدأ. ونؤكد أن القواعد الصرفية الخاصة بالفعل الثلاثي غير السالم تشير إلى البعد الزمني (التاريخي) في نظام المعجم العربي، حين ننظر إليها من خلال قانون نظرتنا الصوتية الجديدة إلى المعجم العربي.

3-2-7- لقد كشفت نظرتنا الصوتية إلى المعجم العربي أن المادة اللغوية للعربية المتوافرة إلى يومنا الراهن، والتي حفظها لنا نظام المعجم العربي، تقدم شواهد تاريخية علمية تشير إلى أن نظام المعجم العربي يعكس جميع المراحل التي مرت بها نشأة الإنسان واللغة الإنسانية. ويثبت ذلك بشكل قاطع أن اللغة العربية أصل قائم بذاته.

ويترب على هذه الحقيقة العلمية الجديدة النتائج التالية :

- 1- العرب هم عرب منذ ظهور الحياة الإنسانية في وطنهم.
- 2- اللغة العربية هي اللغة الأصلية للشعب العربي منذ بداية وجوده.
- 3- كشف زيف فرضية (أسرة اللغات السامية أو أسرة اللغات السامية — الحامية) وفرضية (الشعب السامي أو الشعب السامي — الحامي). ويستتبع ذلك بالضرورة إعادة كتابة التاريخ العربي.

طريقة صوتية جديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها

3-3-1- كنا قد أشرنا أعلاه في الفقرة : (2-1-2) إلى أن علماء العربية الأوائل تمكنوا،

التطور التاريخي لنشأة النظام الصرفي للعربية
واكتماله ونشأة النظام النحوي للعربية واكتماله.

3-3-2- تنطلق الطريقة الصوتية الجديدة في
وصف قواعد صرف العربية ونحوها من أنه كان
يوجد أصل واحد للاشتقاق في النظام اللغوي
الإنساني هو صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني.
لذا فإن صيغة الأمر تلك كانت الصيغة اللغوية الأولى
التي ظهرت في النظام اللغوي للعربية، وكانت بالتالي
الأصل في الاشتقاق في العربية. وقد تولد من تطورها
النظام اللغوي للعربية في جميع مستوياته الصوتية
والإفرادية والتركيبية.

وسنعرض بإيجاز شديد المبادئ العامة
للطريقة الصوتية الجديدة في فترتين: الأولى - عرض
الطريقة الجديدة في دراسة تصريف الأفعال في
العربية، الثانية - عرض الطريقة الجديدة في دراسة
النحو العربي.

طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في
العربية¹ :

3-3-3- يمكن تلخيص طريقتنا الجديدة في
دراسة تصريف الأفعال في العربية في النقاط
التالية :

أولاً : دراسة تصريف الأفعال في العربية وفق
التسلسل التالي :

- 1- صيغ الأمر (فعل الأمر)
- 2- صيغ الإخبار في الزمن غير الماضي
(الفعل المضارع).
- 3- صيغ الإخبار في الزمن الماضي (الفعل
الماضي).

بفضل المنهج الوصفي الوظيفي، من الكشف
الصحيح عن الخصائص البنوية المميزة للنظام اللغوي
العربية، ووضعوا قواعد النحو والصرف العلمية
الدقيقة الملائمة لتلك الخصائص البنوية للعربية. ولكن
علماء العربية حاولوا بعد ذلك تقديم تفسيرات
لأسباب تمتع العربية بخصائصها البنوية المميزة عن
طريق بحثهم فيما سموه (الأصل والفرع). ولاحظنا
عليهم أنهم لم يأخذوا بالحسبان عامل الأسبقية في
الزمان لدى تحديد الأصل والفرع. وبيننا رأينا المتمثل
في أن تحديد الأصل والفرع لا يمكن أن يتم البحث
فيه خارج محور الزمان، لأن الأصل هو بالضرورة
الأسبق في الزمان والفرع هو التالي له في الزمان.
وأعلنا أننا نتبنى منهاجاً تاريخياً علمياً في الدراسة
اللغوية من أجل الكشف عن أسباب تمتع العربية
بخصائصها البنوية المميزة وتحديد (الأصل والفرع) على
محور الزمان.

كما ذكرنا أنه يتوجب، حسب نظريتنا حول
نشأة الإنسان واللغة الإنسانية، تمييز الأصل في
المعجم اللغوي الإنساني عن الأصل في النظام
اللغوي الإنساني. ويستوجب ذلك فصل دراستهما
بعضهما عن بعض. لذا قمنا بدراسة الأصل في المعجم
العربي، باستخدام المنهج التاريخي العلمي الذي
يركز على القواعد الخاصة بالإستثناءات، وقدمنا
نظرة صوتية جديدة في دراسة المعجم العربي. ولدى
دراستنا للأصل في الاشتقاق في العربية، هو برأينا
الصيغة اللغوية الأولى في النظام اللغوي للعربية (صيغة
الأمر العامة للشخص الثاني)، قدمنا طريقة صوتية
جديدة في وصف قواعد صرف العربية ونحوها.
نستند الطريقة الصوتية الجديدة إلى المنهج التاريخي
العلمي في تحديد (الأصل والفرع) على محور
الزمان، وتركز على القواعد الخاصة بالاستثناءات
في صرف العربية ونحوها، وذلك لكشف مسار

قمنا بإعادة النظر في دراسة المعرب والمبني في العربية، وركزنا على الحالات الخاصة حول الموضوع في النحو العربي. وكما أوصلتنا الطريقة الصوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها إلى قلب اتجاه التصرف السائد في الصرف العربي بالنسبة للأفعال (الماضي ← المضارع ← الأمر) ليصبح عندنا (الأمر ← المضارع ← الماضي)، فإن هذه الطريقة الصوتية نفسها قد أوصلتنا إلى القول بعكس ما هو سائد في النحو العربي في مسألة (الأصل والفرع) من حيث البناء والأعراب بالنسبة للأسماء. إن السائد في النحو العربي هو أن (الأصل في الأسماء هو الإعراب والبناء فرع عليه). وانطلاقاً من أن الأصل في الاشتقاق في العربية هو صيغة الأمر العامة للشخص الثاني، وأن النظام اللغوي للعربية (في جميع مستوياته الصوتية والإفرادية والتركيبية) قد تولد من تطورها، وبفضل استخدام المنهج التاريخي العلمي والتركيز على القواعد الخاصة بالضمائر وأنواعها والأسماء الستة والمنوع من الصرف كشفنا القانون التالي : البناء أصل في النظام اللغوي للعربية : فهو أصل في الأفعال وأصل في الأسماء وأصل في الحروف والإعراب فرع في الأفعال وفرع في الأسماء.

ويستوجب هذا القانون تغيير طريقة وصف قواعد النحو العربي. وسنفصل القول في هذا الموضوع في مقال مقبل وعنوانه : طريقة جديدة في دراسة النحو العربي (من خلال إعادة النظر في دراسة المعرب والمبني في العربية).

ثانياً : استخدمنا في طريقتنا الجديدة الطريقة المعروفة في الصرف العربي في تحديد أوزان الفعل (ف) للإشارة إلى الحرف الأول، (ع) للإشارة إلى الثاني، (ل) للإشارة إلى الثالث. ولكن تجدر الإشارة إلى أن طريقتنا في تحديد أوزان الفعل تختلف (لأننا ننطلق في التصريف من الأصل في الاشتقاق — برأينا — في العربية وهو صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني) عن الطريقة المتبعة في الصرف العربي (التي تنطلق من صيغة الفعل الماضي المجرد المسند إلى الشخص الثالث المفرد المذكور).

ثالثاً : حددنا وفق طريقتنا الجديدة خمسة أنماط لصيغة فعل الأمر العامة المجردة — الأصل في الاشتقاق في العربية وهي التالية :

- 1- ثلاثي الصوامت (اكتُب)
- 2- رباعي الصوامت (بغِثِر)
- 3- ثنائي الصوامت المضعف (مُد)
- 4- ثنائي الصوامت غير المضعف (أذُن، إِرْم، اسع، قُم، تُحَد، سِر، نَم)
- 5- أحادي الصوامت (ق).

رابعاً : حددنا ثلاثة عشر وزناً لصيغة فعل الأمر العامة — أصل في الاشتقاق في العربية. وبيننا أن تلك الأوزان تتحقق في تسعة عشر نموذجاً لتصريف الأفعال في العربية. وعرضناها كلها في تسعة جداول.

طريقة جديدة في دراسة النحو العربي»

3-3-4 — باستخدام المنهج التاريخي العلمي،

- (٥) الأهابي — دمشق 1991. حيث قال الدكتور شحرور، «وكما أن هناك مدرسة بصرية وأخرى كوفية في علوم اللغة العربية، فإني أرى أن كتاب الدكتور جعفر ذلك الباب هذا (طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية) يشكل مع كتابه الآخر (نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة) بداية مدرسة لغوية دمشقية حديثة.
- (1) لتتوسع في الموضوع أرجع إلى بحثنا ونظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (التحوية البلاغية) والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي» — مجلة (حوليات جامعة الجزائر) العدد 1992/7.
- (2) نشر في مجلة «العرف» بدمشق — العدد رقم 222 و223 — عام 1980.
- (3) لتتوسع في الموضوع أرجع إلى كتابنا «أسرار اللسان العربي» — الأهابي — دمشق ط 1990/1 ص 815-819.
- (4) لتتوسع في الموضوع أرجع إلى «نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (التحوية البلاغية) والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي» المشار إليه أعلاه.
- (5) في رسالة الدكتوراه التي أنجزناها بالروسية في جامعة موسكو في اختصاص اللسانيات التاريخية والمقارنة وناقشناها بامتياز عام 1973. وعنوان الرسالة «مبادئ الدراسة المقارنة لترتيب الكلمات في الجملة في اللغة العربية الفصحى واللغة الروسية الأدبية المعاصرة».
- (6) من كتابنا «نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة» — الأهابي — دمشق 1989، ص 77.
- (7) لتتوسع في الموضوع أرجع إلى «محاضراتنا في فقه اللغة» التي ألقيناها على طلبة الدراسات العليا — الشعبة اللغوية في معهد اللغة العربية وآدابها في جامعة الجزائر في الأعوام 1984-1992.
- (8) وقد بنورنا هذه الدعوة في بحثنا في الفلسفة العربية الإسلامية وعنوانه «دعوة إلى رشفة عربية» المنشور في مجلة «دراسات عربية» بيروت — العدد 2 — السنة 26 — كانون الأول 1989.
- (9) أسرار اللسان العربي «المشار إليه أعلاه، ص 817-818.
- (10) و(11) لتتوسع في الموضوع أرجع إلى كتابنا «الموجز في شرح دلالات الإعجاز في علم لغوي» مطبعة الجليل — دمشق 1980.
- (12) «نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة» ص 83.
- (13) «نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة» ص 85-86.
- (14) «نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة» ص 84.
- (15) «نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة» ص 87.
- (16) لتتوسع في الموضوع أرجع إلى بحثنا «اللسان العربي يحكي قصة نشأة الإنسان واللسان» مجلة «اللسان العربي» بالرباط، العدد 33، 1989.
- (17) لتتوسع في الموضوع، أرجع إلى :
أ) بحثنا «دراسة صوتية لنظام المنعجم العربي»، مجلة «الموقف الأدبي» بدمشق، العدد الذي يحمل الأرقام (181، 182، 183)، لعام 1986.
ب) بحثنا «نظرة جديدة إلى المنعجم العربي» :
(القسم الأول : مراحل تشكل نظام المنعجم العربي واكتتاله)، مجلة «اللسان العربي» بالرباط، العدد 26
(القسم الثاني : المبادئ التي يقوم عليها نظام المنعجم العربي والتسلسل الزمني لظهورها)، مجلة «اللسان العربي» بالرباط، العدد 27.
- (18) لتتوسع في الموضوع، أرجع إلى :
أ — بحثنا «نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي» كتاب «أشغال الملتقى الرابع للسانيات (اللسانيات العربية والإعلامية)»، تونس، 9-12 نوفمبر 1987 — إصدار الجامعة التونسية / مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. سلسلة اللسانيات (7)، تونس 1989.
ب — بحثنا «نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي» — القسم الأول : تصريف الأفعال. مجلة «اللسان العربي» بالرباط — العدد 32 لعام 1989.
- ج — كتابنا الأول من سلسلة (طريقة صوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها) وعنوانه : «طريقة جديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية» — الأهابي دمشق 1991.
- (19) ستعمد إلى شرح طريقتنا الجديدة في دراسة النحو العربي في :
أ — بحثنا «نظرية جديدة في دراسة بنية اللسان العربي» — القسم الثاني : طريقة جديدة في دراسة النحو العربي (من خلال إعادة النظر في دراسة العرب وسبني في العربية) الذي سنشره قريباً في مجلة «اللسان العربي» بالرباط.
ب — كتابنا الثاني من سلسلة (طريقة صوتية في وصف قواعد صرف العربية ونحوها) وعنوانه : «طريقة جديدة في دراسة النحو العربي» الذي سنصدره قريباً إن شاء الله.